

الخاتمة

في الكلام على التقليد والاجتهاد

وفيها سبعة فصول

الفصل الأول

في تعريف التقليد وذم العلماء له

قال العلماء: التقليد لغة جعل القلادة في العنق ومنه تقليد الولاية الأعمال والبدن ما تعرف به وشرعاً أخذ مذهب من ليس قوله إحدى الحجج الأربع الشرعية بدون واحدة منها فالرجوع إلى الكتاب أو السنة أو إجماع الأمة أو القياس الجلي ليس تقليداً بل هو اتباع، وإن شئت قلت هو قبول مذهب الغير من دون مطالبة بحجة أهـ. وله حدود آخر لكن لا يسلم أكثرها من إشكال واعتراضات أهـ.

قال الحافظ السيوطي في كتابه الرد على من أخذ إلى الأرض وجهل أن الاجتهاد في كل عصر فرض ما نصه: إعلم أنه ما زال السلف والخلف يأمرون بالاجتهاد ويحضون عليه وينهون عن التقليد ويذمون ويكرهونه.

وقد صنّف جماعة لا يحصون في ذمة قمين من صنّف في ذلك، المزي صاحب الإمام الشافعي ألف كتاب فساد التقليد نقل عنه ابن عبد البر في كتاب العلم، والزرکشي في البحر، ولم أقف عليه. وألف ابن حزم ثلاثة كتب في إبطاله